



محافظ المصرف المركزي يراجع مع رؤساء البنوك برنامج خطة الدعم الاقتصادي الموجهة واستقرار النظم المالية

أبوظبي (24 سبتمبر 2020): عقد معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، اجتماعه الدوري مع الرؤساء التنفيذيين لكبرى البنوك العاملة بالدولة في يوم 23 سبتمبر 2020 للاطلاع على مدى استعداد القطاع المصرفي للتعامل مع تداعيات وباء كوفيد-19 وأهمية وجود ضوابط صارمة للحد من مخاطر غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وبدأ الاجتماع باستعراض الوضع الاقتصادي الكلي مع تسليط الضوء على القطاع المصرفي. وناقش الاجتماع مستجدات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة وتطورات الاعفاء المؤقتة وأهمية وضع السياسات والتدابير الفعالة لإعادة هيكلة القروض. وحتى تاريخه استفاد أكثر من 300,000 من الأفراد وما يقارب الـ 10,000 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أكثر من 1,500 من شركات القطاع الخاص من خطة الدعم الاقتصادي الموجهة.

وللحد من مخاطر الجرائم المالية والحفاظ على استقرار النظام المالي لدولة الإمارات، يتوجب على البنوك بذل المزيد من الجهد لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. كما تم اطلاع رؤساء البنوك على نتائج اختبار فحص العقوبات، حيث قام المصرف المركزي بتحليل واختبار أنظمة فحص العقوبات للمؤسسات المالية المرخصة من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنشأة حديثاً في المصرف المركزي.

وصرح معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: "يؤكد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التزامه بتعزيز الاستقرار النقدي والمالي بالدولة، من خلال الإشراف الفعال، والشراكة مع المؤسسات المالية، وتوفير بنية تحتية مالية متماسكة. كما كان التركيز المستمر من البنوك على النسب المالية الرئيسية إلى جانب تقديم المساعدة للعملاء المتأثرين أمراً ضرورياً لضمان الاستقرار المالي الشامل في الدولة. وتهدف المبادرات الرقابية والتنظيمية التي يضطلع بها المصرف المركزي، إلى التأكد من امتثال البنوك العاملة في الدولة بالالتزامات القانونية وفقاً للتشريعات المعمول بها بشأن قوانين مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وضمان الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف) وبما يعزز مكانة الدولة كمركز مالي متميز يتمتع بالسمعة الجيدة."

-انتهى-